

تقرير مدقق الحسابات المستقل

١

إلى أعضاء مجلس إدارة الشركة العمانية للاتصالات ش.م.ع.ع

تقرير حول تدقيق البيانات المالية الموحدة

الرأي المتحفظ

قمنا بتدقيق البيانات المالية الموحدة ("البيانات المالية") للشركة العمانية للاتصالات ش.م.ع.ع ("الشركة") وشركاتها التابعة ("المجموعة") ، والتي تتكون من بيان المركز المالي الموحد كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠ وكل من بيان الأرباح أو الخسائر الموحد وبيان الإيرادات الشاملة الأخرى الموحد وبيان التغيرات في حقوق المساهمين الموحد وبيان التدفقات النقدية الموحد لسنة المنتهية بذلك التاريخ ، وإيضاحات حول البيانات المالية الموحدة، متضمنة ملخص السياسات المحاسبية الهامة.

في رأينا ، عدا عن التأثيرات المحتملة للأمر الموضح في فقرة أساس الرأي المتحفظ من تقريرنا ، أن البيانات المالية الموحدة المرفقة تظهر بصورة عادلة ، من جميع النواحي الجوهرية ، المركز المالي الموحد للمجموعة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠ وأدائها المالي الموحد وتدفقاتها النقدية الموحدة لسنة المنتهية بذلك التاريخ وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية.

أساس الرأي المتحفظ

كما هو مبين في إيضاح (١، ٢) من البيانات المالية الموحدة ، فقد استبعدت المجموعة التأثيرات التي تم الإفصاح عنها في ذلك الإيضاح المتعلقة بتطبيق المعيار المحاسبى الدولى رقم ٢٩: التقارير المالية في الاقتصاديات المتضخمة فيما يتعلق بالشركات التابعة في جمهورية السودان ، وهو الأمر الذى يمثل عدم التزام بمعايير التقارير المالية الدولية. ليس بالإمكان تحديد التأثير الفعلى لتطبيق محاسبة الاقتصاديات المتضخمة بشكل مؤكدى لهذه الشركات التابعة ، حيث لم تقم المجموعة بإجراء الاحتساب اللازم. في ظل هذه الظروف ، لم نتمكن من تحديد تأثير عدم تطبيق المعيار المحاسبى الدولى رقم ٢٩.

لقد قمنا بتدقيقنا وفقاً للمعايير الدولية للتدقیق. إن مسؤولياتنا بموجب تلك المعايير موضحة أكثر في فقرة "مسؤوليات مدقق الحسابات" حول تدقيق البيانات المالية من تقريرنا. كما أتنا مستقلون عن المجموعة وفق معايير السلوك الدولية لمجلس المحاسبين "قواعد السلوك للمحاسبين المهنيين" وقواعد السلوك المهني والمتعلقة بتدقيقنا للبيانات المالية الموحدة إلى جانب المتطلبات الأخلاقية ذات الصلة بتدقيقنا للبيانات المالية الموحدة في سلطنة عمان ، هذا وقد التزمنا بمسؤولياتنا الأخلاقية الأخرى وفقاً لهذه المتطلبات وقواعد السلوك للمحاسبين المهنيين. ونعتقد أن بيتات التدقيق الثبوتية التي حصلنا عليها كافية وملائمة لتتوفر أساساً لرأينا المتحفظ.

تقرير مدقق الحسابات المستقل

٢

إلى أعضاء مجلس إدارة الشركة الفمانية للاتصالات ش.م.ع.ع

تقرير حول تدقيق البيانات المالية الموحدة

تأكيد أمر

نلت الانتهاء إلى إيضاح رقم ٢٨ من البيانات المالية الموحدة ، والذي يوضح عدم اليقين بشأن نتيجة مطالبات مختلفة مقامة ضد الشركة التابعة في العراق. إن رأينا غير مدعّل حول هذا الأمر.

أمور التدقيق الرئيسية

إن أمور التدقيق الرئيسية بموجب تقييرنا المهني ، هي الأكثر أهمية في تدقيقنا للبيانات المالية الموحدة للسنة المالية. وتم تناول هذه الأمور في سياق تدقيقنا للبيانات المالية الموحدة ككل ، وفي تكوين رأينا حولها، ولا نبدي رأينا منفصلاً بشأنها. بالنسبة لكل أمر مذكور أدناه ، يرد وصفنا لكيفية تناول تدقيقنا لهذا الأمر في هذا السياق. بالإضافة إلى الأمر الموضح في فقرة أساس الرأي المتحفظ ، فقد قررنا أن الأمور الموضحة أدناه هي أمور التدقيق الرئيسية التي سيتم ذكرها في تقريرنا.

أمور التدقيق الرئيسية

- كيف تناولت عملية التدقيق التي قمنا بها
- أمور التدقيق الرئيسية
- أمور التدقيق الرئيسية
 - لقد تضمنت إجراءات تدقيقنا مزيجاً من اختبار الضوابط وإجراءات موضوعية ، وبشكل خاص ما يلي:
 - ▷ فهم الإجراءات الهامة الخاصة بالإيرادات بما في ذلك الإطلاع على فهم كامل لدور الإيرادات وتحديد الضوابط ذات الصلة (متضمنة أنظمة تقنية المعلومات والروابط البنية والتقارير المتعلقة بالإيرادات والفوترة)؛
 - ▷ تقييم تصميم وإختبار تنفيذ الضوابط ذات الصلة ومدى فاعليتها التشغيلية؛
 - ▷ الاستعانة بخبراء تقنية المعلومات التابعين لنا وإختبار الضوابط العامة لتقنية المعلومات والتي تغطي مخاطر تقنية المعلومات المتعلقة بأمن الدخول وإدارة التغيير ومركز البيانات وعمليات الشبكة؛
 - ▷ اختبار ضوابط تكنولوجيا المعلومات الجديدة أو المعدلة المتأثرة بتغيرات كوفيد - ١٩ للفترة المتأثرة ، حسب الضرورة؛
 - ▷ اختبار التسويفات الرئيسية التي أجرتها فريق ضمان الإيرادات؛
 - ▷ إجراء تحليل للبيانات ومراجعة تحليلية بشأن لأنشطة الإيرادات الهامة؛
 - ▷ تنفيذ إجراءات محددة لإختبار دقة وإكمال الإيرادات؛
 - ▷ تقييم الإفصاحات في البيانات المالية الموحدة المتعلقة بالإيرادات مقابل متطلبات معايير التقارير المالية الدولية.
 - بالإضافة إلى ذلك ، فقد طلبنا من مدققي حسابات الكيانات الهامة للمجموعة وحرصنا على قيامهم بإجراءات تدقيق متوافقة مع ما هو موضح أعلاه ، حسب الضرورة.

إدراج الإيرادات وأنظمة تقنية المعلومات ذات الصلة
أفصحت المجموعة عن إيرادات بمبلغ ٢,٥١٣ مليون ريال عماي (٢٠١٩ : ٢,٥٩٢ مليون ريال عماي) للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠ .

هناك مخاطر متصلة حول إدراج إيرادات خدمات الاتصالات بسبب تعقيد بنية تكنولوجيا المعلومات ذات الصلة ، ومعالجة كبيانات كبيرة من البيانات من خلال عدد من أنظمة تكنولوجيا المعلومات المختلفة والجمع بين المنتجات والأسعار المختلفة. نظرًا للتغيرات والاعتماد على أنظمة تكنولوجيا المعلومات المختلفة في عملية التعرف على الإيرادات فقد اعتبرنا ذلك بمثابة أمر تدقيق رئيسي.

إن السياسة المحاسبية لإدراج الإيرادات مبنية في إيضاح رقم ١٥،٤ والإفصاحات ذات الصلة مدرجة في إيضاح رقم ١٩ وإيضاح رقم ٢٥ حول البيانات المالية الموحدة.

تقرير مدقق الحسابات المستقل

٣

إلى أعضاء مجلس إدارة الشركة العمانية للاتصالات ش.م.ع.ع (تابع)

أمور التدقيق الرئيسية (تابع)

أمور التدقيق الرئيسية	كيف تناولت عملية التدقيق التي قمنا بها	أمور التدقيق الرئيسية
	لقد اختبرنا نماذج إنخفاض قيمة الشهرة والإفتراضات الرئيسية التي يستخدمتها الإدارة، وذلك بإشراف خبراء التقييم التابعين لنا. لقد تضمنت إجراءات تدقيقنا، على سبيل المثال وليس الحصر، ما يلي:	
	► فهم إجراءات الأعمال الخاصة بتقييم إنخفاض القيمة، وقمنا بتقييم تصميم وأختبار تطبيق الضوابط الرئيسية على إجراءات تقييم إنخفاض القيمة;	إنخفاض قيمة الشهرة
	► تقييم ما إذا كانت التدفقات النقدية في النماذج التي استخدمتها الإدارة لإحتساب القيمة القابلة للإسترداد متوافقة مع متطلبات المعيار المحاسبي الدولي رقم ٣٦ إنخفاض قيمة الأصول؛	كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠، بلغت القيمة الدفترية لشهرة ١,٠٦٣ مليون ريال عماني (٢٠١٩: ١,٠٦٣ مليون ريال عماني) أو ٧٤٪ (٢٠١٩: ١٣٪,٧٤٪) من إجمالي الأصول وفقاً للإقصاص الوارد في إيضاح ١٢ من البيانات المالية الوحدة.
	► مقارنة نتائج التدفقات النقدية التاريخية الفعلية مع التوقعات السابقة وذلك من أجل تقييم مدى مقولية تلك التوقعات؛	وفقاً للمعيار المحاسبي الدولي رقم ٣٦ إنخفاض قيمة الأصول، ينبغي على الكيان اختبار الشهرة المستحود عليها عند إنخماص الأعمال لمعرفة إنخفاض القيمة بشكل سنوي على الأقل، بغض النظر عن وجود أي مؤشرات على إنخفاض القيمة.
	► بدعم من خبراء التقييم الداخليين التابعين لنا، قمنا بإجراء مقارنة وتحدي الإفتراضات الرئيسية المستخدمة في إحتساب القيمة عند الإستخدام المجموعة بما في ذلك توقعات التدفقات النقدية ومعدلات الخصم ومعدل النمو النهائي وتقييم الإدارة لتأثير جائحة كوفيد - ١٩؛	يدرج إنخفاض القيمة في بيان المركز المالي الموحد عندما يكون المبلغ القابل للإسترداد أقل من صافي القيمة الدفترية وفقاً للمعيار المحاسبي الدولي رقم ٣٦، كما هو بين في إيضاح ١٢ حول البيانات المالية الموحدة. يستند تحديد المبلغ القابل للإسترداد غالباً على التدفقات النقدية المستقبلية المخصومة.
	► تقييم المنهجية التي استخدمتها المجموعة لتغيير متوسط التكلفة المرجح لرأس المال ومقارنته مع معدلات الخصم التي استخدمتها شركات أخرى مماثلة وبيانات السوق، حسب توفرها؛	لقد اعتبرنا إنخفاض قيمة الشهرة بمثابة أمر تدقيق رئيسي، بالنظر إلى طريقة تحديد المبلغ القابل للإسترداد وأهمية المبلغ في البيانات المالية الموحدة المجموعة.
	► مقارنة الإفتراضات الخاصة بمعدل النمو طول الأجل والناتج المحلي الإجمالي و معدل التضخم طول الأجل المتوقعة مع البيانات المشورة بواسطة الوكالات الاقتصادية العالمية.	بالإضافة إلى ذلك، تستند المبالغ القابلة للإسترداد على استخدام إفتراضات هامة وتقديرات أو تقييمات اجرتها الإدارة، خاصة توقعات التدفقات النقدية المستقبلية وتقدير معدلات الخصم ومعدلات النمو طول الأجل.
	► إجراء تحليل حساسية للإفتراضات الرئيسية التي استخدمتها الإدارة، من أجل فهم المدى اللازم لتعديل تلك الإفتراضات قبل أن ينبع عنها خسائر إضافية لإنخفاض القيمة؛ و	إذادت الشكوك في التقديرات حيث أدت جائحة كوفيد - ١٩ إلى تقلبات كبيرة في السوق خلال عام ٢٠٢٠ ، بما في ذلك زيادة في عادة المخاطر الدولة مما يؤدي أيضاً إلى تعقيد إضافي في تحديد معدل الخصم المناسب.
	► تقييم الإقصاصات في البيانات المالية الموحدة المتعلقة بإنخفاض قيمة الشهرة مقابل متطلبات معايير التقارير المالية الدولية.	يرجى الرجوع إلى الإيضاحات التالية حول البيانات المالية الموحدة:

- إيضاح ١٤.٢ – السياسة المحاسبية لإنخفاض قيمة الأصول غير المالية.
- إيضاح ١٢ – القيمة الدفترية لشهرة والإفتراضات الرئيسية المستخدمة في اختبار إنخفاض القيمة.

إلى أعضاء مجلس إدارة الشركة الغذائية للاتصالات ش.م.ع (تابع)

معلومات أخرى

إن مجلس الإدارة ("المجلس") مسؤول عن المعلومات الأخرى. تتكون المعلومات الأخرى من المعلومات المضمنة في التقرير السنوي للمجموعة لسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠. لا تتضمن المعلومات الأخرى البيانات المالية الموحدة وتقرير مدقق الحسابات حولها. لقد حصلنا على التقارير التالية قبل تاريخ تقرير مدقق الحسابات ، ونتوقع الحصول على الأقسام المتبقية من التقرير السنوي للمجموعة لسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠ بعد تاريخ تقرير مدقق الحسابات:

- تقرير رئيس مجلس الإدارة
- تقرير الحكومة
- تقرير مناقشات وتحليلات الإدارة

إن رأينا المتحفظ حول البيانات المالية الموحدة لا يتناول المعلومات الأخرى ، ولا نعبر بأي شكل عن تأكيد أو إستنتاج بشأنها.

تمثل مسؤوليتنا بالنسبة لأعمال تدقيقنا للبيانات المالية الموحدة في الإطلاع على المعلومات الأخرى وفي سبيل ذلك نقوم بتحديد ما إذا كانت هذه المعلومات الأخرى غير متوافقة جوهرياً مع البيانات المالية الموحدة أو المعلومات التي حصلنا عليها أثناء قيامنا بأعمال التدقيق ، أو تلك التي يتضح بطريقة أخرى أنها تتضمن أخطاء مادية.

إذا استنتجنا وجود أي أخطاء مادية في المعلومات الأخرى التي حصلنا عليها قبل تاريخ تقرير مدقق الحسابات ، فإنه يتبعنا الإفصاح عن ذلك. كما هو مبين في فقرة أساس الرأي المتحفظ من تقريرنا ، لم تطبق المجموعة المعيار المحاسبي الدولي رقم ٢٩ فيما يتعلق بشركتها التابعة في جمهورية السودان. لم نتمكن من تحديد ما إذا كانت المعلومات الأخرى تتضمن أخطاءً جوهرية بالنسبة لهذا الأمر.

مسؤوليات الإدارة والقائمين على الحكومة عن البيانات المالية الموحدة

إن الإدارة مسؤولة عن إعداد هذه البيانات المالية الموحدة وعرضها بصورة عادلة وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية ومتطلبات الإفصاح ذات الصلة الواردة في قانون الشركات التجارية والهيئة العامة لسوق المال في سلطنة عمان والرقابة الداخلية التي ترى الإدارة أنها ضرورية لإعداد البيانات المالية الموحدة بصورة خالية من أخطاء جوهرية ، سواء كانت ناشئة عن إحتيال أو عن خطأ.

عند إعداد البيانات المالية ، فإن الإدارة مسؤولة عن تقييم قدرة المجموعة على الإستمرارية وفقاً لمبدأ الإستمرارية والإفصاح ، متى كان مناسباً ، عن المسائل المتعلقة بالإستمرارية وإعتماد مبدأ الإستمرارية المحاسبي ، ما لم تنوِي الإدارة تصفية المجموعة أو وقف عملياتها ، أو لا يوجد لديها بديل واقعي إلا القيام بذلك.

إن القائمين على الحكومة مسؤولين عن الإشراف على عملية إعداد التقارير المالية للمجموعة.

تقرير مدقق الحسابات المستقل

٥

إلى أعضاء مجلس إدارة الشركة الغمانية للاتصالات ش.م.ع (تابع)

معلومات أخرى (تابع)

مسؤوليات مدقق الحسابات عن تدقيق البيانات المالية الموحدة

إن غايتنا تمثل بالحصول على تأكيد معقول فيما إذا كانت البيانات المالية الموحدة خالية بصورة عامة من أخطاء جوهرية ، سواء كانت ناشئة عن احتيال أو عن خطأ ، وإصدار تقرير المدقق الذي يشمل رأينا. إن التأكيد المعقول هو مستوى عالٍ من التأكيد ، ولا يضمن أن عملية التدقيق التي تمت وفقاً للمعايير الدولية للتدقق سوف تكشف دائماً أي خطأ جوهرى في حال وجوده. وقد تنشأ الأخطاء عن الاحتيال أو عن الخطأ، وتعتبر جوهرية بشكل فردي أو مُجمع فيما إذا كان من المتوقع تأثيرها على القرارات الاقتصادية المتخذة من المستخدمين بناءً على هذه البيانات المالية الموحدة.

جزء من عملية التدقيق وفقاً للمعايير التدقيق الدولية ، فإننا نمارس التقدير المهني ونحافظ على الشك المهني طوال فترة التدقيق. كما نقوم أيضاً:

- بتحديد وتقييم مخاطر الأخطاء الجوهرية في البيانات المالية ، سواء كانت ناشئة عن احتيال أو عن خطأ بالتصميم والقيام بإجراءات التدقيق بما ينسجم مع تلك المخاطر والحصول على أدلة تدقيق كافية ومناسبة توفر أساساً لرأينا. أن مخاطر عدم اكتشاف خطأ جوهرى ناتج عن الاحتيال تفوق تلك الناتجة عن الخطأ حيث يشمل الاحتيال التواطؤ ، التزوير ، الحذف المتمعد ، سوء التمثيل أو تجاوز نظام الرقابة الداخلي.
- بالإطلاع على نظام الرقابة الداخلي ذات الصلة بالتدقيق من أجل تصميم إجراءات تدقيق مناسبة حسب الظروف، ولكن ليس بغرض إبداء رأي حول فعالية الرقابة الداخلية.
- بتقييم ملائمة السياسات المحاسبية المتتبعة ومعقولية التقديرات المحاسبية والإيضاحات المتعلقة بها المعدة من قبل الإدارة.
- بإستنتاج مدى ملائمة استخدام الإدارة لمبدأ الإستمارارية المحاسبية ، وبناء على أدلة التدقيق التي تم الحصول عليها ، في حال وجود شكوك جوهرية متعلقة بأحداث أو ظروف حول قدرة المجموعة على الإستمار. وفي حال الإستنتاج بوجود شكوك جوهرية ، يتوجب علينا لفت الانتباه في تقريرنا إلى الإيضاحات ذات الصلة الواردة في البيانات المالية ، أو، في حال كانت هذه الإيضاحات غير كافية يتوجب علينا تعديل رأينا. هذا ونعتمد في استنتاجاتنا على أدلة التدقيق التي تم الحصول عليها حتى تاريخ تقريرنا. ومع ذلك ، قد تؤدي الأحداث أو الظروف المستقبلية بالمجموعة إلى توقف أعمال المجموعة على أساس مبدأ الإستمارارية.
- تقييم العرض الشامل للبيانات المالية وهكلها والبيانات المتضمنة فيها ، بما في ذلك الإيضاحات، وفيما إذا كانت البيانات المالية الموحدة تظهر العمليات والأحداث ذات العلاقة بطريقة تحقق العرض العادل.
- الحصول على أدلة تدقيق كافية وملائمة حول المعلومات المالية للشركات للوحدات أو الأنشطة التجارية ضمن المجموعة لإبداء الرأي حول البيانات المالية الموحدة. نحن مسؤولون عن توجيه والإشراف على وتنفيذ أعمال التدقيق على المجموعة. نظرنا المسؤولون عن رأينا حول التدقيق.

تقرير مدقق الحسابات المستقل

٦

إلى مساهمي الشركة العمانية للاتصالات ش.م.ع (تابع)

مسؤوليات مدقق الحسابات عن تدقيق البيانات المالية (تابع)

نقوم بالتواصل مع القائمين على الحكومة فيما يتعلق على سبيل المثال لا الحصر بنطاق وتوقيت ونتائج التدقيق الهامة، بما في ذلك أي خلل جوهري في نظام الرقابة الداخلي يتبعنا لنا من خلال تدقيقنا.

كما نقوم بإطلاع القيمين على الحكومة ببيان يظهر امتثالنا لقواعد السلوك المهني المتعلقة بالاستقلالية ، والتواصل معهم بخصوص جميع العلاقات وغيرها من المسائل التي يتحمل الاعتقاد أنها قد تؤثر تأثيراً معقولاً على استقلاليتنا وإجراءات الحماية ذات الصلة متى كان مناسباً.

من الأمور التي تم التوصل بشأنها مع القائمين على الحكومة ، نقوم بتحديد هذه الامور التي كان لها الأثر الأكبر في تدقيق البيانات المالية للفترة الحالية ، والتي تعد أمور تدقيق رئيسية. نقوم بالإفصاح عن هذه الأمور في تقريرنا حول التدقيق إلا إذا حل القانون أو الأنظمة دون الإفصاح العلني عنها ، أو عندما نقرر في حالات نادرة للغاية ، أن لا يتم الإفصاح عن أمر معين في تقريرنا في حال ترتب على الإفصاح عنه عواقب سلبية قد تفوق المنفعة العامة المتحققة منه.

تقرير حول المتطلبات القانونية والتنظيمية الأخرى في رأينا أن البيانات المالية تتفق من كافة النواحي الجوهرية مع متطلبات الإفصاح ذات الصلة الواردة في قانون الشركات التجارية والهيئة العامة لسوق المال في سلطنة عمان.



وقع بواسطة
أحمد القصابي
شريك

رقم عضوية جمعية المحاسبين القانونيين المعتمدين: ٠٨٢٠٩١٧